AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الرابعة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 7-8 فبراير 2019

EX.CL/1104 (XXXIV) vii
Rev.1

تقرير اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للمسائل الاقتصادية والتجارية

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +(251)115 517 700 Fax : +(251)115510467

اجتماع اللجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية

للجنة الممثلين الدائمين

أديس أبابا، إثيوبيا، 31 أكتوبر 2018

الأصل: إنجليزي

DTI/PRC/Scttee/Eco.Trade/Final/Rpt

تقريـــــــــر

مقدمة

1. انعقد اجتماع اللجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والتجارية للجنة الممثلين الدائمين يوم الأربعاء 31 أكتوبر 2018. وكان الهدف الرئيسي للاجتماع أن تطلع اللجنة الفرعية على المستجدات والتقارير من إدارة الشؤون الاقتصادية وإدارة التجارة والصناعة بمفوضية الاتحاد الأفريقي وفقًا لبرنامج عمل وأنشطة كل منهما للعام 2018. ترأس الاجتماع سعادة السفير باييه مختار ديوب من السنغال، بصفته رئيس اللجنة الفرعية.

المشاركون

2. حضر الاجتماع أعضاء اللجنة الفرعية الممثلين للبلدان التالية: تشاد وجزر القمر مصر وناميبيا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا وتوجو. حضر الاجتماع مفوض إدارة التجارة والصناعة ومديرها ومسؤولين وخبراء من إدارة الشؤون الاقتصادية وإدارة التجارة والصناعة. قائمة المشاركين مرفقة بهذا التقرير في الملحق 1.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع
الكلمة الافتتاحية التي ألقاها سعادة السفير باييه مختار ديوب، رئيس اللجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والتجارية للجنة الممثلين الدائمين

3. قام رئيس اللجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والتجارية للجنة الممثلين الدائمين، صاحب السعادة باييه مختار، سفير السنغال لدى أديس أبابا، بالترحيب بسعادة السفير ألبيرت موتشانجا، مفوض إدارة التجارة والصناعة، وبأعضاء اللجنة الفرعية، وأحاط علمًا بغياب صاحب السعادة مفوض إدارة الشؤون الاقتصادية ومديرها، نظرًا لانشغاله بمهام أخرى.
4. في كلمته الافتتاحية، أشار إلى أن هذا الاجتماع يمثل الاجتماع الثاني للجنة الفرعية منذ تشكيلها. وكان الاجتماع الأول قد انعقد في 18 يناير 2018، ومنذ ذلك الحين حدثت تطورات مهمة. واستذكر أن المهمة الرئيسية للجنة الفرعية تتمثل في البحث في الأنشطة التجارية والاقتصادية بين الدول الأعضاء لتسريع وتيرة عملية التكامل الإقليمي.
5. وأشار إلى أنه قد تم إحراز تقدم ملحوظ منذ الاجتماع الأخير للجنة الفرعية، وخاصة بتوقيع الاتفاقية المنشأة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. شكر السفير باييه مختار الإدارتين على النتائج الرائعة التي تحققت. ثم هنأ إدارة الشؤون الاقتصادية على مطبوعاتها الأخيرة، ومنها التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018 حول ديناميات التنمية في أفريقيا واستراتيجية توحيد الإحصائيات في أفريقيا 2.
6. اختتم الرئيس كلمته بمطالبة أعضاء اللجنة الفرعية بالالتزام بدعم عمل الإدارتين في تحقيق أهداف أجندة 2063، التي تشمل العديد من المشروعات الرئيسية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واستراتيجية السلع، وكذلك تقرير اللجنة الفرعية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، وتقرير المؤتمر الرابع لوزراء الحالة المدنية الأفريقيين.
7. كما دعا إلى عقد المزيد من الاجتماعات الدورية، لتمكين اللجنة الفرعية من استعراض التقدم المحرز وإسداء المشورة اللازمة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

8. تم اعتماد جدول الأعمال بدون تعديلات، وهو مرفق بهذا التقرير في الملحق 2.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد تقرير الاجتماع المنعقد في يناير 2018

9. بحثت اللجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والتجارية للجنة الممثلين الدائمين تقرير اجتماعها المنعقد في يناير 2018 واعتمدت التقرير.

البند 4 من جدول الأعمال: المستجدات في أهم التطورات في إدارة التجارة والصناعة

10. قام مفوض إدارة التجارة والصناعة، سعادة السفير ألبيرت موتشانجا، باطلاع الاجتماع على المستجدات التالية:

(1) **شؤون التجارة:**

11. في مجال التجارة، ألقى المفوض الضوء على عدد من التطورات التي حدثت منذ الاجتماع الأخير للجنة الفرعية في يناير 2018. تطرق في البداية إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ حيث أطلع الاجتماع على أن الاتفاقية تم اعتمادها في مارس 2018 من قبل القمة الاستثنائية العاشرة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وأنه حتى الآن وقعت 49 دولة عضوًا على الاتفاقية المنشأة لمنطقة التجارة الحرة القارية، وصدقت عليها 9 دول أعضاء. كما تمت إحاطة الاجتماع بأن عدة دول أعضاء تجري مشاورات على الصعيد الوطني لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية والتصديق عليها.

12. أخبر المفوض الاجتماع أيضًا بأنه عشية اعتماد اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، نظمت المفوضية منتدى أعمال للقطاع الخاص، تعهد خلاله القطاع الخاص بدعم عملية مناصرة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ولهذا الغرض، تعهدوا بتخصيص مليون دولار أمريكي. وتم منذ ذلك الحين إضفاء الطابع المؤسسي على منتدى إعمال القطاع الخاص وستنعقد دورته التالية في يوليو 2019. نتج عن المنتدى كذلك توقيع مذكرة تفاهم بين المفوضية وأفرو تشامبيونز (الرواد الأفريقيين)؛ وهو تجمع لرواد أعمال أفريقيين بارزين تعهدوا بدعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتعهد البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (أفريكسيمبنك) بدعم إجراءات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بمبلغ قدره 500000 دولار أمريكي.

13. أشار المفوض بعد ذلك، إلى أنه لا يزال هناك بعض العمل الجاري للانتهاء من المرحلة الأولى من المفاوضات التي تشمل استكمال الملحق الخاص بقواعد المنشأ، وجداول عروض التعرفة الجمركية وجداول الالتزامات المحددة الخاصة بتجارة الخدمات. وأشار إلى أنه من المتوقع أن يتم الانتهاء من هذه الأعمال قبل 31 ديسمبر 2018.

14. ألقى سعادة السفير موتشانجا الضوء على بعض الأعمال الجارية لدعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومنها تنظيم المعرض الأول للتجارة البينية الأفريقية الذي سيقام في الفترة 11-17 ديسمبر 2018 في القاهرة، مصر؛ وتطوير نظام رقمي للمدفوعات وتسويتها بالتعاون مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد؛ وكذلك وضع مشروع استراتيجية تسهيل التجارة ومشروع استراتيجية السلع. بالإضافة إلى ذلك، أخبر الاجتماع بأن مركز التجارة العالمي قد نشر دليلاً لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبأن إدارة التجارة والصناعة تستكمل عملها على دليل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإنشاء مرصد التجارة.

15. فيما يتعلق بالتجارة الدولية، أخبر المفوض الاجتماع بنتائج منتدى القانون الأفريقي للنمو والفرص، حيث أشار إلى أن البلدان المؤهلة للقانون الأفريقي للنمو والفرص بحاجة للتوصل إلى وسائل يمكنها من خلالها تحسين استغلال التفضيلات الواردة في الخطة. وأخبر المفوض الاجتماع أيضًا بأنه ضمن منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، تم استحداث جزء خاص بالصناعة والاستثمار ستتولى الريادة فيه إدارة التجارة والصناعة من الجانب الأفريقي.

16. فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، أُحيط الاجتماع علمًا باجتماعات الاستعراض التي تقوم المجموعة الأفريقية خلالها بتقييم العمليات وإعداد مواقفها في المفاوضات.

(2) **شؤون الصناعة:**

17. أخبر المفوض الاجتماع بأنه تم تطوير مشروع استراتيجية للشركات الصغيرة والمتوسطة وسيتم تقديمه إلى اللجنة الفنية المتخصصة الثانية للتجارة والصناعة والمعادن لبحثه واعتماده. وأحيط الاجتماع علمًا أيضًا بإنشاء شبكة أفريقية للشركات تهدف إلى الجمع بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا. وأحاط المفوض الاجتماع علمًا أيضًا بتوقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة الدولية لتطوير التجارة الإلكترونية الأفريقية وبين المفوضية، وذلك بهدف تطوير منصة قارية للتجارة الإلكترونية تساعد شركات التصدير، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، في تحسين صادراتها.

18. أحيط المجلس علمًا أيضًا بإنشاء وحدة التنفيذ والتنسيق الخاصة بالتعجيل بالتنمية الصناعية لأفريقيا في إدارة التجارة والصناعة، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي ستساعد في تنفيذ استراتيجية التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، ألقى المفوض الضوء على العمل الجاري لحشد الدعم الدولي لتحول أفريقيا إلى التصنيع ضمن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا الذي تم الإعلان عنه في يوليو 2016 في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي سيمتد بين الأعوام 2016-2025.

(3) **شؤون التعدين:**

19. في مجال التعدين، أحاط المفوض الاجتماع علمًا بأنه عملاً بمقرر القمة المنعقدة في نواكشوط في يوليو 2018، الذي يقضي باستضافة جمهورية غينيا للمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن، تعمل المفوضية مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومع الحكومة المضيفة لنقل المركز. وفي هذا الصدد، أحيط الاجتماع علمًا بأنه سيتم إرسال بعثة إلى جمهورية غينيا للعمل على اتفاقية الاستضافة، وبأنه يجري حشد الموارد لتشكيل فريق تحول. كما أشار إلى أنه قد تم إنشاء لجنة استشارية للعمل على التصديق على النظام الأساسي للمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن.

20. ألقى المفوض الضوء أيضًا على العمل الجاري بالتماشي مع رؤية أفريقيا للتعدين التي أشار إليها والتي ستكملها استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع، لضمان قيام أفريقيا بإضافة القيمة لمنتجاتها المعدنية لتخفيف أثر تقلب الأسعار.

21. في المناقشات التي تلت الإحاطة، أبدت اللجنة الملاحظات الآتية:

(1) **أعمال مناصرة التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لها أهمية كبيرة لضمان دخول الاتفاقية حيز النفاذ. لذا، يجب أن تشارك المجموعات الاقتصادية الإقليمية مشاركة كاملة، بالإضافة إلى مشاركتها في قوة العمل القارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.**

(2) وفقًا لمقرر نواكشوط، ثمة حاجة لضمان إنشاء الدول الأعضاء للجان وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إذا لم تكن لديها، وكذلك صياغة الاستراتيجيات الخاصة بها لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي يجري حشد الدعم لها من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

(3) ينبغي أيضًا تقديم بعض المسائل التي قد يكون لها تأثير مباشر على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى اجتماعات وزراء التجارة في الاتحاد الأفريقي لضمان قيام التحالفات وتسريع وتيرة التنفيذ.

22. بعد المناقشات، قدم الاجتماع التوصيات الآتية:

حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:

(1) **يجب تشجيع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتصديق عليها**

(2) **ينبغي أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي على تطوير السوق الداخلية (الأفريقية)، ويشمل ذلك مسائل المنافسة والاستثمارات**

حول الصناعة والتعدين

(1) **ينبغي تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على العمل معًا عن كثب لحشد الموارد للشركات الصغيرة والمتوسطة**

(2) **ينبغي حث جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على توقيع النظام الأساسي للمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن والتصديق عليه**

البند 5 من جدول الأعمال: المستجدات عن أهم التطورات في إدارة الشؤون الاقتصادية:

23. نيابةً عن مفوض إدارة الشؤون الاقتصادية الذي كان غائبًا نتيجة لانشغاله بأمور أخرى، أطلع سعادة السفير ألبيرت موتشانجا الاجتماع على ما يلي:

(1) **التقرير الاقتصادي السنوي للاتحاد الأفريقي:**

24. نشرت المفوضية، بالتعاون مع مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقريرها الاقتصادي السنوي الأول للعام 2018 بعنوان **"تقرير ديناميات التنمية لأفريقيا"**. الذي يركز على موضوعات النمو والتوظيف وأشكال عدم المساواة، ويتناول التقرير تحديات التنمية التي تواجه القارة ويتيح فرصة لصياغة التوصيات الرئيسية الخاصة بالسياسات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه التحديات.

(2) **منتديات القطاع الخاص والأعمال:**

25. كوسيلة لتعزيز مناخ الأعمال المستدام والشامل وتحسين النمو الاقتصادي والتنمية، تستمر إدارة الشؤون الاقتصادية في إشراك القطاع الخاص من خلال تنظيم منتديات القطاع الخاص، والمنتديات المشتركة للاقتصاد والأعمال مع تركيا والهند وبلدان أخرى.

(3) **قانون الاستثمار الأفريقي:**

26. خلال المؤتمر الثالث للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل الذي انعقد في 22 و23 مايو في أبيدجان، كوت ديفوار، طُلب من المفوضية إنشاء بيئة مناسبة لجذب تدفقات أكبر للاستثمارات إلى أفريقيا، وتيسير الاستثمارات بين البلدان الأفريقية عبر الحدود. كلف الوزراء المفوضية بتطوير قانون شامل للاستثمار لأفريقيا بهدف ترويج مشاركة القطاع الخاص.

27. تم إعداد مشروع القانون وتسليمه إلى الاجتماع الأول للجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل الذي انعقد في مقر الاتحاد الأفريقي، في 26 و27 أكتوبر 2017. بحث الوزراء قانون الاستثمار الأفريقي المنقح ووجهوا مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تقديمه لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن. وبعد ذلك، عرضته المفوضية على الاجتماع التشاوري للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن الذي انعقد من 15 إلى 17 أكتوبر 2018 في مقر الاتحاد الأفريقي. وأحاط الاجتماع علمًا بمشروع القانون الأفريقي للاستثمار ولاحظ المشاركون فيه أن يمكن استخدامه كإطار مرجعي في المفاوضات حول فصل الاستثمار في اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(4) **توحيد الإحصائيات في أفريقيا: إقامة المؤسسات الإحصائية وتنفيذ استراتيجية توحيد الإحصائيات في أفريقيا 2:**

28. استمر العمل على إقامة المؤسسات الإحصائية الأفريقية وتنفيذ استراتيجية توحيد الإحصائيات في أفريقيا 2. وفي يناير 2018، وقعت المفوضية مع حكومة تونس اتفاقية استضافة المعهد لأفريقي للإحصائيات، الذي سيكون مقره في تونس. وبعد ذلك، افتتح ممثلون من إدارة الشؤون الاقتصادية رسميًا المعهد الأفريقي للإحصائيات. ومن المزمع أن يبدأ المعهد أنشطته في أوائل عام 2019.

29. انتهت المفوضية وحكومة كوت ديفوار من مفاوضات استضافة مكتب التدريب الإحصائي في ياموسوكرو. ومن المتوقع أن يتم توقيع اتفاقية الاستضافة في أوائل 2019.

(5) **البنك المركزي الأفريقي:**

30. سيدير البنك المركزي الأفريقي السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في أفريقيا. وسيسبقه المعهد النقدي الأفريقي، الذي سيتولى ريادة الأعمال التحضيرية لإنشاء البنك المركزي الأفريقي بنهج تدريجي. وللتعجيل بإنشاء البنك المركزي الأفريقي، وضعت المفوضية مشروع اتفاقية استضافة ليتم مناقشته مع جمهورية نيجيريا الاتحادية.

(6) **صندوق النقد الأفريقي:**

31. من المتوقع أن يسهل صندوق النقد الأفريقي التكامل بين الاقتصادات الأفريقية، من خلال تقليل قيود التجارة وحالات العجز في التمويل، وأن يعزز التعاون النقدي وتوفير المساعدة الفنية للدول الأعضاء خاصة فيما يتعلق باستراتيجيات الحد من الفقر والديون.

32. لم يتم تفعيل صندوق النقد الأفريقي بعد. اعتبارًا من 8 فبراير 2018، تم تسجيل عشرة توقيعات من الدول الأعضاء التالية: بنين والكاميرون وتشاد وجزر القمر وجمهورية الكونغو، وغانا، غينيا بيساو، وموريتانيا، وساوتومي وبرنسيب، وزامبيا. وإلى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن ثمة تصديقات على الصكوك القانونية للصندوق.

33. ومن جهتها، وقعت المفوضية في ياوندي في إبريل 2018 اتفاقية البلد المضيف مع جمهورية الكاميرون لبدء إجراءات تفعيل صندوق النقد الأفريقي بمجرد أن يحصل البروتوكول الخاص بالتصديقات الخمسة عشر المطلوبة لدخوله حيز النفاذ.

(7) بنك الاستثمار الأفريقي

34. في 15 يونيو 2017، كانت الدول الأعضاء التالية البالغ عددها 22 قد وقعت على الصكوك القانونية ذات الصلة الخاصة ببنك الاستثمار الأفريقي: أنجولا وبنين وبوركينا فاسو وتشاد وكوت ديفوار وجزر القمر وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجابون، وجامبيا، وغانا، وغينيا بيساو، وغينيا، وليبيريا، وليبيا، ومدغشقر، والنيجر، والسنغال، وسيراليون، وساوتومي وبرنسيب، وتوجو، وزامبيا. ومع ذلك، لم يصدق على هذه الصكوك سوى خمسة (5) بلدان هي بنين وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو، وليبيا وتوجو.

(8) مركز التميز للأسواق الأفريقية الشاملة

35. اعتمد اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل المنعقد في أديس أبابا في 15-19 أكتوبر 2017 إنشاء مركز التميز للأسواق الأفريقية الشاملة.

36. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية والثلاثين التي انعقدت يومي 25 و26 يناير 2018 في أديس أبابا، طلب من المفوضية بحث الطرائق العملية لتفعيل المركز، بالتماشي مع قواعد وإجراءات الاتحاد الأفريقي.

37. منذ اعتماد إنشاء مركز الامتياز للأسواق الأفريقية الشاملة، عرضت ثلاث دول أعضاء حتى الآن استضافة المركز هي بنين والسنغال وتونس. ومن المتوقع أن تبدأ المفوضية إجراء بعثة التقييم في وقت لاحق من هذا العام.

38. بعد المناقشات، قدم الاجتماع التوصيات التالية:

1. ينبغي أن تستمر إدارة الشؤون الاقتصادية، بالتعاون مع مكتب المستشار القانوني، في المناصرة وضمان توقيع الصكوك القانونية المالية مثل تلك الخاصة ببنك الاستثمار الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي والتصديق عليها. طلبت اللجنة الفرعية تقديم تقرير يحدد أسباب انخفاض معدل التصديق.
2. فيما يتعلق بمركز الامتياز للأسواق الأفريقية الشاملة، طلب الاجتماع من إدارة الشؤون الاقتصادية ضمان تطبيق معايير مناسبة في التقييم بالتماشي مع قواعد وإجراءات الاتحاد الأفريقي.

البند 6 من جدول الأعمال: المستجدات عن نتيجة كل مما يلي:

(أ) الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن 15-17 أكتوبر 2018، أديس أبابا، إثيوبيا

39. أفاد مدير إدارة التجارة والصناعة أعضاء اللجنة الفرعية لشؤون الاقتصاد والتجارة بأن اللجنة الفنية المتخصصة لشؤون التجارة والصناعة للجنة الممثلين الدائمين بأن اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة تحول إلى اجتماع تشاوري بسبب عدد من المسائل اللوجستية، منها عدم تحقق النصاب، وأيضًا بسبب عدم توفر

وثائق الاجتماع باللغات الرسمية الأربعة للاتحاد الأفريقي قبل الاجتماع بفترة 30 يومًا حسب قواعد الإجراءات.

40. لاحظ الاجتماع أن بعض التحديات التي ظهرت خلال اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة كان من الممكن حلها إذا تمكنت اللجنة الفنية المتخصصة لشؤون التجارة والصناعة من بحث مراجعة قواعد الإجراءات الخاصة بها في الاجتماع القادم.

41. فيما يتعلق بعقد اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة لشؤون التجارة والصناعة، تم بحث العديد من المقترحات، وأوصى الاجتماع بالآتي:

1) أن تتشاور هيئة مكتب اللجنة الفرعية لشؤون الاقتصاد والتجارة للجنة الممثلين الدائمين مع رئيس لجنة الممثلين الدائمين حول أنسب التواريخ، خاصة في يناير قبل قمة رؤساء الدول والحكومات.
2) يرجى من مفوضية الاتحاد الأفريقي تيسير مشاركة الخبراء من الدول الأعضاء من خلال التكفل بتكاليف سفرهم ومنحهم بدل إعاشة يومي خلال الاجتماع
3) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي فورًا إصدار وثائق الاجتماع لكل الدول الأعضاء لتمكينها من التحضير لاجتماع اللجنة الفنية المتخصصة لشؤون التجارة والصناعة

(ب) الأسبوع الأفريقي للتصنيع

42. قدم نائب رئيس قسم الصناعة، من إدارة التجارة والصناعة، آخر المستجدات حول الأسبوع الأفريقي للتصنيع المزمع إقامته من 18 إلى 23 نوفمبر 2018 في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي. سيقام الأسبوع وفقًا لإعلان رؤساء الدول والحكومات خلال القمة العادية الخامسة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية في يوليو 1989، حيث أعلن أن يوم 20 نوفمبر سيكون اليوم الأفريقي للتصنيع. أرسلت الإدارة بالفعل دعوات إلى الوزراء وأصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة في هذا الحدث، ويستمر تلقي التأكيدات. سيشمل الحدث مؤتمرًا رفيع المستوى حول الإنتاج الصيدلاني وفعاليات جانبية أخرى تشمل تمويل التصنيع، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والشباب وريادة الأعمال.

43. تم تشجيع الإدارة على إرسال رسائل التذكير للسفارات القائمة في أديس أبابا بالفعالية بحيث تقوم تلك السفارات بدورها بتذكير عواصمها.

البند 7 من جدول الأعمال: تقارير مرحلية عما يلي:

(أ) منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

44. أحيط الاجتماع علمًا باعتماد طرق عمل توفر أساسًا لتحرير التجارة في السلع والخدمات، وبتوقيع الاتفاقية الإطارية، وبروتوكول تجارة السلع، وبروتوكول تجارة الخدمات، وبروتوكول القواعد والإجراءات المتبعة في تسوية النزاعات من قبل 44 دولة عضو خلال الدورة العاشرة من مؤتمر رؤساء دول الاتحاد الأفريقي وفي 21 مارس 2018 في كيغالي.

45. بالإضافة إلى ذلك، خلال القمة العادية الحادية والثلاثين التي انعقدت في نواكشوط، موريتانيا في يوليو 2018، تم اعتماد ملاحق بروتوكول تجارة السلع وملاحق بروتوكول القواعد والإجراءات المتبعة في تسوية النزاعات. اعتمد رؤساء الدول والحكومات القطاعات الخدمية الخمسة ذات الأولوية وهي النقل والاتصالات والمالية والسياحة والأعمال التجارية. وخلال اجتماع اللجنة الفرعية، كانت اجتماعات مجموعة العمل الفنية لقواعد المنشأ والتفاوض على الخدمات جارية في أديس أبابا.

46. اختتم مقدم العرض عرضه بالإشارة إلى أن الأعمال التحضيرية لمسائل المرحلة الثانية التي تشمل بروتوكول للاستثمار، وبروتوكول لحقوق الملكية الفكرية وبروتوكول لسياسة المنافسة يجري العمل عليها بالفعل. ووفقًا لمقرر المؤتمر العادي الحادي والثلاثين المنعقد في نواكشوط، موريتانيا في يناير 2018، الهدف هو الانتهاء من مفاوضات المرحلة الثانية قبل يناير 2020. كما أكد على الحاجة إلى تفعيل اللجان الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالتماشي مع مقرر القمة ومع الحاجة إلى إقامة حوار تشاوري حول مشاركة أصحاب المصلحة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

47. بعد العرض، استفسر أعضاء اللجنة الفرعية عن الاستراتيجيات التي تنفذها المفوضية من لتسريع التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فرد سعادة السفير ألبيرت موتشانجا قائلاً أن قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي تضغط على الدول الأعضاء عندما تسنح الفرصة؛ وتشرك رؤساء الدول والحكومات المتقاعدين في الضغط – كلٌ في منطقته - من أجل التصديق، وتشرك القطاع الخاص أيضًا بتوعيته بالسوق الشاسعة التي ستنشئها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(ب) معرض التجارة البينية الأفريقية

48. فيما يتعلق بهذا الحدث، أحيط أعضاء اللجنة الفرعية لشؤون الاقتصاد والتجارة للجنة الممثلين الدائمين علمًا بأن المفوضية تعمل مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد لتنظيم المعرض الأول للتجارة البينية الأفريقية الذي ستستضيفه جمهورية مصر العربية بين 11 و17 ديسمبر من هذا العام. وحتى تاريخه، سجل 336 عارضًا للحضور. وسيحضر رئيس الاتحاد الأفريقي، صاحب الفخامة بول كاجامي، رئيس رواندا المعرض، بالإضافة إلى بعض رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. أكد سعادة السفير ألبرت موتشانجا على الحاجة إلى مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في معرض التجارة البينية الأفريقية نظرًا لأن ذلك سيساهم في توطيد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بتقديم الفرص لأفريقيا للتجارة فيما بين دولها بقدر أكبر. قدم ممثل مصر معلومات إضافية وشجع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على المشاركة الكاملة. وأوضح أن بعض رؤساء الدول والحكومات تلقوا دعوة من الحكومة المضيفة، بناءً على المشاورات.

البند 8 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال:

49. تحت هذا البند من جدول الأعمال، أخبر مدير إدارة التجارة والصناعة الاجتماع بأنه في إطار تدابير تقليص نفقات الاتحاد، تم تخفيض ميزانية الإدارة لعام 2019. ومع ذلك، فلتمكين الإدارة من تنفيذ أنشطتها لعام 2019، خاصة المشروع الخاص لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ستكون ثمة حاجة إلى ميزانية مكملة. وأعرب المدير عن التقدير للدعم الذي تلقته الإدارة في المتطلبات التمويلية الإضافية من أجهزة صنع السياسة ذات الصلة.

البند 9 من جدول الأعمال: اختتام الاجتماع

50. **في كلمته الختامية، شكر رئيس اللجنة الفرعية أعضاء اللجنة الفرعية على المشاركة في الاجتماع، والمفوض، والمدير وموظفي المفوضية على حضورهم. وكرر دعم اللجنة الفرعية للعمل في الإدارتين، واستعداد اللجنة الفرعية للمشاركة في البرامج والأنشطة.**

Annex II

مشروع جدول الأعمال

1. الكلمة الافتتاحية لرئيس اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين، سفير جمهورية السنغال – 5-7 دقائق
2. بحث مشروع جدول الأعمال واعتماده
3. اعتماد تقرير الاجتماع السابق الذي انعقد في يناير 2018
4. إحاطة عن التطورات الرئيسية في التجارة والصناعة، يقدمها مفوض إدارة التجارة والصناعة – 10 دقائق
5. إحاطة عن أهم التطورات في الشؤون الاقتصادية والنقدية، يقدمها مفوض الشؤون الاقتصادية – 10 دقائق
6. المستجدات في نتائج (أ) الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن، (ب) أسبوع التصنيع الأفريقي
7. تقرير مرحلي عن (أ) منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، (ب) معرض التجارة البينية الأفريقية
8. ما يستجد من أعمال
9. كلمة ختامية لرئيس اللجنة الفرعية.

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone + (251)115 517 700 Fax : +(251)115510467

اجتماع اللجنة الفرعية للجنة الممثلين

الدائمين للمسائل الاقتصادية والتجارية

اديس ابابا، إثيوبيا، 18.يناير، 2018

الأصل: إنجليزي

PRC/Scttee/Eco.Trade/Rpt.(2018)

تقريـــــــر

مقدمة

1- عُقد اجتماع اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للمسائل الاقتصادية والتجارية يوم الخميس 18 يناير 2018. وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع بالنسبة للجنة الفرعية هو تلقي تحديثات وتقارير من كل من إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي للشؤون الاقتصادية والتجارة والصناعة فيما يتعلق بكل من برامجها وأنشطتها لعام 2017. ترأس الاجتماع سعادة السفير باي مختار ديوب من السنغال، بصفته رئيسا للجنة الفرعية.

المشاركة

2- حضر الاجتماع أعضاء اللجنة الفرعية التالية أسماؤهم: تشاد، جزر القمر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، غينيا، مدغشقر، ملاوي، ناميبيا، نيجيريا، السنغال، جنوب أفريقيا، توجو، وتونس. حضر الاجتماع مفوضو إدارات الشؤون الاقتصادية والتجارية والصناعية وموظفوهم .وترد القائمة الكاملة للمشاركين في هذا التقرير في الملحق الأول.

افتتاح الاجتماع:

الكلمة الافتتاحية لسعادة السفير باي مختار ديوب، رئيس اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للشؤون الاقتصادية والتجارة:

3- رحب سعادة السيد بايي مختار ديوب، في كلمته الافتتاحية، بأعضاء اللجنة الفرعية وطلب من الاجتماع التزام دقيقة صمت ترحما على روح السيدة مريم أومورو التي كانت حتى وفاتها مسؤولة البرنامج في وحدة منطقة التجارة الحرة القارية بإدارة الصناعة والتجارة. وأشار السفير ديوب إلى أنه كان أول اجتماع للجنة الفرعية منذ إنشائها. وأثنى على حضور المفوضين للشؤون الاقتصادية والتجارة والصناعة في الاجتماع وشكر الإدارة المعنية على تنظيم الاجتماع.

4- ثم أشار إلى ولايات كل من إدارات الشؤون الاقتصادية والتجارة والصناعة فيما يتعلق باللجنة الفرعية. وأكد على أهمية الاجتماع لا سيما أنه يعقد على هامش التحضيرات لمؤتمر القمة العادية الثلاثين المقبلة لرؤساء الدول والحكومات. واختتم بيانه بالتأكيد على دعم اللجنة الفرعية لعمل الإدارتين، وشدد على الحاجة إلى عقد اجتماعات منتظمة للجنة الفرعية لضمان إحاطتها بشأن التقدم المحرز في برامج ومشاريع وأنشطة الإدارتين.

بيان سعادة البروفسور فيكتور هارسون، مفوض الشؤون الاقتصادية:

5- افتتح المفوض هاريسون كلمته بالإشارة إلى أن هذا هو أول خطاب يلقيه أمام اللجنة الفرعية منذ أن تولى مهامه. ثم شكر اللجنة الفرعية على تشريفها للاجتماع وكذلك دعمها لإدارات التجارة والصناعة والشؤون الاقتصادية.

6- قدم لمحة موجزة عن الاقتصاد الأفريقي منذ عام 2000 وحتى الوقت الذي سلط فيه الضوء على تأثير الأزمة المالية الأخيرة في البلدان الأفريقية، فضلا عن تأثير الحكم، وهبوط أسعار النفط العالمية على

الاقتصاد. وفي هذا الصدد، دعا المفوض هاريسون البلدان الأفريقية إلى السعي إلى التنويع الاقتصادي والتصنيع ومنح الأولوية للتكامل كوسائل لتنشيط اقتصاداتها .واختتم بيانه بالتأكيد على ضرورة قيام البلدان الأفريقية بالتوقيع والتصديق على صكوك الاتحاد الأفريقي لإنشاء مؤسسات مالية أفريقية مثل بنك الاستثمار الأفريقي والبنك المركزي الأفريقي لكونها أساسية في تنمية أفريقيا.

بيان سعادة السفير .ألبرت موشانغا، مفوض التجارة والصناعة:

7- بدأ السفير بيانه، .بالتذكير بأن أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء سعي أفريقيا إلى الاستقلال هو الحاجة إلى مستويات معيشة كريمة لشعبها. ثم أوضح أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا حققت أفريقيا نموا مستمرا بنحو 7٪ فما فوق. ثم أبرز أهمية الاقتصادات الأفريقية القوية وخاصة في ضوء تزايد عدد سكان القارات. ثم أشار إلى أنه بدون اقتصادات قوية، فإن أفريقيا ستعاني من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالإضافة إلى الهجرة الجماعية للشباب وهم يصوتون بأقدامهم.

8- ثم شدد على أنه انطلاقا من هذه الخلفية، تعتبر البرامج مثل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، حيوية لأنها ستساعد أفريقيا على توفير فرص أفضل لشعبها وخاصة الشباب. وابرز أن منطقة التجارة الحرة القارية ستشجع التخصص في الإنتاج، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، والمصنوعات الأفريقية التي تبلغ حاليًا 12٪ من المنتجات النهائية مقارنة بـ 33٪ في أوروبا. وفي هذا الصدد، أكد أيضا على دور القطاع الخاص لا سيما في القيمة المضافة إلى المواد الخام في أفريقيا، مشيرا إلى أن استراتيجية السلع يجري وضعها لدعم ذلك.

9- نبه المفوض موتشانغا بعد ذلك إلى أن النظام التجاري المتعدد الأطراف قد لا يسفر عن النتائج التي توقعتها أفريقيا كما تدل على ذلك نتائج المؤتمر الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية، الذي أشار بالأساس إلى زيادة تضييق مجال السياسة التجارية في أفريقيا. وأوضح المفوض أيضا الدور الهام الذي يضطلع به مركز تنمية المعادن الأفريقية في تحقيق رؤية التعدين الأفريقية. واختتم كلمته بالتأكيد على أن اللجنة الفرعية للمسائل الاقتصادية والتجارية تتسم بالحيوية لضمان ازدهار أفريقيا ورفاه شعبها.

اعتماد جدول الأعمال:

10- تم اعتماد جدول الأعمال مع تعديلات طفيفة، وتم إرفاقه بالملحق الثاني لهذا التقرير.

تحديثات من إدارة الشؤون الاقتصادية:

(أ) **آخر المستجدات بشأن اجتماع وزراء المالية العشرة + بشأن تمويل الاتحاد:**

11- قدم مفوض الشؤون الاقتصادية، البروفيسور فيكتور هارسون، إحاطة إلى الاجتماع بشأن لجنة وزراء المالية العشرة + حول تمويل الاتحاد الذي عقد في كيجالي، رواندا، في 13 يناير 2018. وأبلغ اللجنة الفرعية بأن اجتماع الوزراء سبقه اجتماع للجنة الفنية لوزراء المالية العشرة + من 11 إلى 12 يناير 2018. وأفاد المفوض أن وزراء المالية العشرة + ناقشوا البنود التالية:

(1) القواعد الذهبية بشأن الإدارة المالية ومبادئ المساءلة: قرر الوزراء اعتماد القواعد الذهبية مع خيار للمراجعة من قبل الدول الأعضاء في لجنة وزراء المالية العشرة + حسب الضرورة.

(2) آليات رقابة وزراء المالية العشرة + على ميزانية الاتحاد الأفريقي: اعتماد خيار واحد مع توصية بأن اللجان الفرعية للجنة الممثلين الدائمين ينبغي أن يكون لها اجتماع مشترك مع اللجنة الفنية لوزراء المالية العشرة قبل تقديم اقتراحها إلى لجنة الممثلين الدائمين التي ستقدمه بعد ذلك إلى لجنة وزراء المالية العشرة لبحثه وإحالته إلى المجلس التنفيذي.

(3) الفائض من ضريبة الواردات بنسبة 0.2 في المائة: الموافقة على مطالبة المؤتمر بالتذكير بمقرر المؤتمر AU / Dec./6035/ (XXVII) لتعديل المقرر للسماح للدول الأعضاء بالاحتفاظ بأي فائض من ضريبة الاستيراد بعد اجتماع المساهمة المقدرة.

(4) صندوق السلم: أن تقوم مفوضية الاتحاد الإفريقي بتسريع تنفيذ الحكم المعتمد والهيكل الإداري لضمان الإدارة الحكيمة لصندوق السلم.

12- في المناقشات التي تلت ذلك بعد تدخل المفوضين، أشاد أعضاء اللجنة الفرعية بالتقدم المحرز في تنفيذ المقرر المتعلق بفرض ضريبة بنسبة 0.2 في المائة على الواردات. غير أنهم لاحظوا وجود مقاومة من بعض الدول الأعضاء وطلبوا توضيحا حول ما إذا كان يمكن إعادة إنفاذ المقرر أم لا إذا لم يكن بالإمكان تنفيذه بفعالية. كما طلبت اللجنة الفرعية توضيح مدى توافق الضريبة مع قواعد ولوائح منظمة التجارة العالمية.

13- ردا على ذلك، أبلغ مفوض الشؤون الاقتصادية أن المناقشات جارية بشأن إنفاذ الضريبة. وقال إن المراجعة الجزئية للحسابات قد تكون صحيحة .ومع ذلك، لا تزال الزيارات إلى الدول الأعضاء جارية لتقييم تنفيذ المقرر. وأبلغ اللجنة الفرعية أنه في وقت اجتماع كيجالي، كانت هناك 21 دولة عضواً في مراحل متفاوتة من تنفيذ المقرر.

14- طلب مفوض التجارة والصناعة، من جانبه، أن تقدّم مجموعة وزراء المالية العشرة إحاطة للوزراء حول التجارة والصناعة بشأن الضريبة لتمكينهم من الدفاع عن موقف أفريقيا في منظمة التجارة العالمية، في حالة إثارة الأمر في ذلك المنتدى. وأضاف كذلك أن المديرين العامين للجمارك يجب أن يشاركوا بقوة في هذه العملية .وذكر أنه خلال قمة الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، تعهدت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم للبلدان الأفريقية بشأن الضريبة. وبشأن توافق الضريبة مع قواعد ولوائح منظمة التجارة العالمية، أبلغ بأن مشورة وزارة التجارة والصناعة هي أنها متوافقة مع منظمة التجارة العالمية استنادا إلى دراسات قطرية فردية.

(ب) **آخر المعلومات عن المؤتمر الرابع للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية:**

15- أبلغ مفوض الشؤون الاقتصادية، البروفيسور فيكتور هاريسون، الاجتماع بوقائع المؤتمر الرابع للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني الذي انعقد في نواكشوط، موريتانيا، يومي 7 و8 ديسمبر 2017. وأبلغ اللجنة الفرعية أن اجتماع الوزراء سبقه اجتماع للخبراء في الفترة من 4 إلى 6 ديسمبر 2017. وأخبر بأن المؤتمر الرابع أصدر إعلان نواكشوط وأوصى بما يلي:

(1) إنشاء لجنة فنية متخصصة مكرسة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها؛

(2) إعلان 10 أغسطس يوما للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ويطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي مراقبة ذلك اليوم ؛

(3) قيام الدول الأعضاء بدمج اللاجئين والنازحين داخليا والأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وإدراجهم في استراتيجيات التحسين وخطط التوسع؛

16- في المناقشات التي تلت ذلك، طلب أعضاء اللجنة الفرعية سبب إنشاء لجنة فنية متخصصة قائمة بذاتها حول التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. كما طلبوا الحصول على تقرير الاجتماع الوزاري.

17- ردا على ذلك، أبلغ مدير الشؤون الاقتصادية أن إنشاء اللجنة الفنية المتخصصة القائمة بذاتها حول نظام التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية يتماشى مع المؤتمرات الوزارية الأخرى التي تم تحويلها إلى لجان فنية متخصصة. وقال إن وجود لجنة فنية متخصصة قائمة بذاتها حول التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية سيساعد القارة على مناقشة القضايا الإحصائية ذات الصلة برصد وتقييم تنفيذ أجندة 2063 لإفريقيا وأجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة.

تحديثات من إدارة التجارة والصناعة:

(أ) **تحديثات بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية:**

18- أبلغ ممثل إدارة التجارة والصناعة الاجتماع بالتقدم المحرز في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. وأبلغ الاجتماع أنه فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية لمنطقة التجارة الحرة القارية كان هناك، من بين أمور أخرى، إنشاء فريق العمل القاري، ومنتدى التفاوض وتعيين مناصر لمنطقة التجارة الحرة القارية على مستوى رئيس دولة. وفيما يتعلق بالجوانب الفنية، أبلغ بأن الاتفاق الإطاري لمنطقة التجارة الحرة القارية والبروتوكول بشأن التجارة في الخدمات تم الاتفاق عليهما، في حين أن البروتوكولات الأخرى حول التجارة في السلع وتسوية المنازعات ستنتهي بحلول مارس 2018 عندما يتوقع من رؤساء الدول والحكومات التوقيع عليها. خلال قمة استثنائية.

19- ثم أبرز بعض التحديات التي تمت مواجهتها خلال مرحلة التفاوض بما في ذلك بعض الاختلافات في الأولويات بين الدول الأعضاء في المجالات المؤسسية، والتنظيمية، والقدرات ؛ والقضايا الحساسة مثل قواعد المنشأ، ومستوى طموح التحرر، ولوائح الخدمات، وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية على مستوى الدولة العضو وعلى المستوى القاري. واختتم كلمته بالتأكيد على ضرورة قيام أفريقيا بخطوات مماثلة في أطر قارية أخرى من شأنها أن تدعم جعل منطقة التجارة الحرة القارية مجدية تجاريا مثل خطة العمل لتعزيز التجارة الأفريقية البينية، وخطة التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

20- وفي المناقشات التي تلت ذلك، أشاد أعضاء اللجنة الفرعية بالإدارة لتقديم منطقة التجارة الحرة القارية حسب ما هو مقرر. ولكنهم أعربوا عن رغبتهم في معرفة التقدم الذي تم إحرازه في استحداث جواز السفر الإفريقي بالإضافة إلى بروتوكول حرية تنقل الأشخاص، لأن هذا من شأنه أن يدعم منطقة التجارة الحرة القارية بشكل ملحوظ. بالإضافة إلى ذلك، طلبوا تحسين التنسيق مع المؤسسات الأخرى التي تدعم منطقة التجارة الحرة القارية مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. كما طلب الأعضاء إجراء دراسات على المستوى الوطني لإظهار الخسائر والمكاسب فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية وكذلك زيادة مشاركة القطاع الخاص.

21- لاحظت اللجنة الفرعية أيضاً أنه يمكن مراجعة تواريخ التوقيع لمنطقة التجارة الحرة القارية حتى يتسنى استكمال جميع عناصر اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية. كما طلب الأعضاء توضيحًا حول التقدم المحرز فيما يتعلق بتحديد استضافة أمانة منطقة التجارة الحرة القارية وكذلك حول كيفية معالجة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لقضايا المنافسة.

22- رداً على مختلف القضايا التي أثارتها اللجنة الفرعية، شكر مفوض التجارة والصناعة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تفانيها في إنجاز منطقة التجارة الحرة القارية. كما أشار إلى أن بروتوكول الاتحاد الأفريقي بشأن حرية التنقل يخضع الآن للفحص من قبل مكتب المستشار القانوني في مفوضية الاتحاد الأفريقي. وفيما يتعلق بمسألة التنسيق مع شركاء منطقة التجارة الحرة القارية، أبلغ الاجتماع

بأن الاجتماعات الفصلية مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا تمت جدولتها لضمان وجود تآزر في تنفيذ الأنشطة. كما أبلغ اللجنة الفرعية بأن المفوضية تتواصل مع القطاع الخاص كما يتضح من خلال تعاونها في الأنشطة مع المناصرين الأفريقيين خلال الدورة العادية الثلاثين المقبلة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات.

23- ختم المفوض رده بتسليط الضوء على أن مقرر تحديد التوقيع بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة القارية تم اتخاذه من قبل وزراء التجارة، وسيتم التعامل مع العناصر المتبقية من الاتفاق كقاعدة للبناء في جدول الأعمال. كما أبلغ اللجنة الفرعية أنه يجري إعداد مذكرة فنية بشأن أمانة منطقة التجارة الحرة القارية، وسيتم تقديمها إلى منتدى التفاوض لمناقشتها، وأن مسألة المنافسة والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية قد تم تحديدها في المرحلة الثانية من منطقة التجارة الحرة القارية.

ب) **آخر المستجدات بشأن استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة /و المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة:**

24- قدم ممثل عن وزارة التجارة والصناعة معلومات أساسية موجزة عن التقدم المحرز في استراتيجية تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة للاتحاد الأفريقي، التي تتمثل أهدافها، من بين أمور أخرى، في تحسين بيئة الأعمال ؛ ومنح الأولوية لإضفاء الطابع الرسمي على الشركات الناشئة والشركات غير الرسمية ؛ والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومشاركة أصحاب المشاريع في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وتطوير المجموعات الصناعية والتكنولوجية ؛ وتعزيز التمويل الابتكاري.

25- أبلغ اللجنة الفرعية أن مشروع الاستراتيجية تم تطويره في عام 2015، يليه إطار إنجاز البرامج في عام 2017، وأن كلاهما تم التصديق عليه قبل من أصحاب المصلحة. واختتم بالإشارة إلى أن الاستراتيجية تنتظر الاعتماد من قبل اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن.

26- في المناقشات التي تلت ذلك، طلبت اللجنة الفرعية نسخة من الاستراتيجية وتعهدت المفوضية بتعميمها.

(ج) **آخر المعلومات عن استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية:**

27- قام ممثل الإدارة بتقديم آخر المعلومات للجنة الفرعية عن استراتيجية الاتحاد الافريقي للسلع الأساسية. وفي إحاطته، أبلغ أن مشروع الاستراتيجية تم تطويره ويركز على تقلب أسعار السلع الأساسية والسلع القائمة على التصنيع وخاصة في قطاعات السلع الزراعية والمعدنية. كما تم إبلاغ اللجنة الفرعية بأن المشروع تم تقديمه إلى اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن في عام 2016، ومع ذلك، لم تتمكن اللجنة الفنية المتخصصة من اعتماده بالكامل نظرا للطبيعة الشاملة للسلع الأفريقية الاساسية. وأبلغ الاجتماع كذلك بأنه كوسيلة للمضي قدمًا، يتم استكشاف طرق لتحديثها وعرضها على جميع اللجان الفنية المتخصصة ذات الصلة بما في ذلك تلك التي تتناول الزراعة والطاقة، ثم في النهاية تقديمها إلى مؤتمر 2019 للاعتماد.

28- في المناقشات التي تلت ذلك، طلبت اللجنة الفرعية من المفوضية التأكد من أن الاستراتيجية تتناول على نحو ملائم وعلى وجه التحديد أفضل السبل التي يمكن لأفريقيا أن تستفيد بها من مواردها المعدنية.

(د) **آخر المستجدات بشأن نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية:**

29- أطلع ممثل الإدارة أيضا الاجتماع على نتائج مؤتمر منظمة التجارة العالمية – مؤتمر الوزراء الـ11 المنعقد في بيونس آيرس، الأرجنتين، من 10-13 ديسمبر 2017. وأبلغ الاجتماع أنه لا يوجد إعلان وزاري، مما يعني غياب توافق في الآراء حول القضايا الرئيسية التي نوقشت في الاجتماع. وتمثلت النتائج الأخرى في إنشاء فريق عمل معني بانضمام جنوب السودان وإعلان بشأن المرأة والتجارة يهدف إلى تحسين مشاركة المرأة في التجارة.

30- أبلغ الاجتماع كذلك أن هذه النتيجة ليست ملائمة لأفريقيا وأنه في المستقبل، هناك حاجة لأن تعيد أفريقيا وضع استراتيجية بشأن كيفية الانخراط في منظمة التجارة العالمية حيث من الواضح أن أجندة الدوحة للتنمية لا يرجح ان تقديم نتائج التنمية التي كانت القارة تأمل في تحقيقها. واختتم كلمته بالإشارة إلى أن هذا ينبغي أن يعطي قوة دفع لأفريقيا لإبرام وتنفيذ منطقة تجارية حرة قارية مجدية تجارياً كطريقة لضمان أن التجارة تعمل من أجل تنمية القارات.

31- في المناقشات التي أعقبت التحديث، لاحظت اللجنة الفرعية الحاجة إلى استكمال منطقة التجارة الحرة القارية لأن النظام التجاري المتعدد الأطراف لا يخدم أفريقيا.

(هـ) **آخر المستجدات بشأن المركز الأفريقي لتنمية المعادن:**

32- في إطار هذا التحديث، قام ممثل الإدارة بإطلاع الاجتماع على التطورات المختلفة في إطار المركز الأفريقي لتنمية المعادن. وأبلغ الاجتماع أنه منذ إنشائه، كان المركز يعمل على تحقيق رؤية التعدين الأفريقية وساعد حتى الآن في تطوير إطار الإدارة الأفريقية للتعدين، واستراتيجية مؤتمر القمة المعني بالصناعات التحويلية والتصنيع، وإنشاء مجتمعات للممارسات / شبكات المعرفة مثل اتفاق الرؤية الأفريقية للتعدين مع القطاع الخاص ومنتدى منظمات المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، قدم المركز أيضًا مساعدة للدول الدول الأعضاء في مراجعة السياسات والأطر التنظيمية بالإضافة إلى مفاوضات العقود.

33- أبلغ الاجتماع بأنه من المتوقع حالياً أن ينتقل المكز من لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا حيث يوجد حالياً إلى دولة عضو مضيفة بعد اتخاذ قرار في الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، وأن تقريراً في هذا الصدد تم إعداده وسيتم تقديمه إلى اجتماع لجنة الممثلين الدائمين.

34- خلال مناقشة هذا التحديث، طلب أعضاء اللجنة الفرعية إيضاحات بشأن عملية التقييم التي أجريت للبلدان التي عرضت الاستضافة. وردا على ذلك، أبلغ مدير التجارة والصناعة الاجتماع بأن تقرير التقييم تم تقديمه لأول مرة إلى لجنة الممثلين الدائمين التي طلبت بعد ذلك من المفوضية القيام بممارسة أخرى وإدراج تحليل فني لقدرة البلد على الاستضافة مقابل معايير محددة فضلا عن مصفوفة الاداء حول قدرة تحمل كل من البلدان.

ما يستجد من أعمال:

35- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، تمت إثارة ومناقشة المسائل التالية:

(1) الحاجة إلى أن يكون لدى اللجنة الفرعية جدول عمل سنوي.

(2) أن ترسل الإدارتان إلى الأعضاء ورقات المعلومات الأساسية للجنة الفرعية والعروض التي استُخدمت في الإحاطات التي تلقاها الاجتماع.

36- وأبلغ مفوض التجارة والصناعة الاجتماع أيضا بأن مفوضية الاتحاد الأفريقي تشارك في تنظيم معرض التجارة الأفريقية الدولي الأول الذي سيعقد في مصر في نوفمبر 2018 بالتعاون مع المصرف الأفريقي للإستيراد والتصدير(Afreximbank). وتعهد بضمان تمثيل اللجنة الفرعية في المعرض.

الكلمة الختامية:

37- شكر رئيس اللجنة الفرعية في كلمته الختامية الأعضاء والمفوضين على وجودهم. وأكد دعم اللجنة فيما يتعلق بعمل كلتا الإدارتين واستعداد اللجنة للمشاركة في البرامج والأنشطة.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2019-02-07

Report of the PRC Sub-Committee on Economic and Trade Matters

African Union

African Union

https://archives.au.int/handle/123456789/8093

Downloaded from African Union Common Repository